

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
فرحات حشاد

الادارة
نهج سيدي علي عزوز - زنقة
سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦

الثمن ٥ فرنكات

الاحد ٢٠ رجب الاصب ١٣٦٧ الموافق ٣٠ ماي ١٩٤٨ — السنة الثانية — العدد ٣٦

كلمة الاتحاد العام

الوزارة التونسية والحالة الاجتماعية (٢)

وفاء بالوعد الذي قطعناه على انفسنا بعددنا السابق فاننا نواصل درس الحالة الاجتماعيه وموقف وزارتنا التونسيه ازاء المشاكل العديدة المتنوعه التي تثيرها في جميع الاوساط .

وقد كنا وجهنا عدة اسئلة فيما قامت به تلك الوزارة من اعمال في هاته الناحيه الهامه من حياة البلاد وعرفنا ان تلك الاسئلة ستبقى كغيرها بدون جواب اخذنا على انفسنا القيام برد الجواب عنها .

فنقول بكامل الصراحة ان الوزارة لم تغير شيئا في ميدان التشريع الاجتماعي بدليل اننا نخضع لحد الآن الى القوانين الموجودة منذ كان المرحوم مقيما عاما ببلادنا .

ونقول ايضا ان عملة الفلاحة لم تزل حالتهم تتعكر ولم تفكر الحكومه في انقاذهم مما هم فيه من تعاسة .

كما نقول ان الوزارة لم تعمد الى تحوير النظم المختلة والتي يقاسي العامل من اجلها انواع الظلم والاستبداد من طرف اولئك الذين لا احساس لهم ولا شهامه ونكرر القول بانه في الميدان الاجتماعي كبقية الميادين الاخرى كاننا لم نتمتع بوجود وزارة على رأس اداراتنا التونسيه .

فيظهر حينئذ بجلاء ان الامور الاجتماعيه لم تعتبر من الاشياء الهامه الجديرة باهتمام المولى الوزير الاكبر حتى انه لم يخصص بعض لحظات من اوقاته الثمينه لقبول وفود الحركة النقابية

ومن هنا يتبين لنا مدار الهزل الداخليه التي تسود الدواليب الاداريه والتي يسيطر عليها كاهية الكاتب العام للحكومة التونسيه المكلف بالخصوص بالشؤون الاجتماعيه والاقتصاديه .

وتتجلى قلة الاهتمام بالطبقة الشغيلة وبشؤونها في تخصيص الاعتمادات عندما نلاحظ ان ميزانية وزارة الشغل هي اقل واضعف الميزانيات بالنسبة للادارات الاخرى كما يتجلى ايضا عدم الاهتمام بمصالح الشغالين حين نلاحظ ان الجلس الكبير بقسميه يرفض الاعتمادات المطلوبة للتكثير في عدد مراقبي الشغل الذين يتحتم انتخابهم من بين التونسيين للحرص على راحة العمال والسهر على احترام القوانين الاجتماعية .

ومن اجل ذلك نرى انفسنا امام ادارة لم تغير سياستها ازاء الامور الاجتماعيه وتسعى دوما واستمرارا في ارضاء رغبات السادة اصحاب رؤوس الاموال الضخمة الذين يوجهون سياسة البلاد حسب مصالحهم الخاصه وطبق شهواتهم .

واذا كانت الوزارة عاجزة على افتكاك النفوذ فلماذا ياترى تتحمل باعباء المسؤوليه التي لا تفوض إلا على من تتوفر فيه شروط الاقدام والجساره والتقدير للمهمه المناطة بعهدته ؟

واذا تحملت الوزارة بتلك المسؤوليه فلماذا لم تحاول اداء الواجب الذي يحتمه عليها ويفرضه تطلع الشعب العامل الى النهضة الاجتماعيه الحقيقيه ?

ان الوزاره التي اخذت على عاتقها مباشرة شؤون الادارة لم تخض بصفة فعليه معمعة المعركة التي تحتمها عليها الظروف وتفرضها عليها حالة الامه البائسة .

واذا كانت الحاله الاجتماعيه التي تعكرت في السنة الفارطه الى درجة من الخطوره نتج عنها الاضراب العام في شهر اوت ذلكم الاضراب الذي لا تمحى آثاره الدهور قلنا اذا كانت تلك الحاله لم تكن الوزارة الحاليه من المسؤولين عن تعكيرها فالحاله التي اصبحت عليها الطبقة العامله اليوم والقلق والتذمر الذان يشكو منهما الشغال والمماطله والتسويف اصبحا من الاسباب المؤديه الى توتر الاعصاب والالتجاء الى وسائل الدفاع عن الحقوق المهضومه بجميع الطرق الشرعيه . وستتحمل وقتئذ وزاراتنا التونسيه مسؤوليتها كامله حيث لا ينفعها التستر وراء الحكومه اذ لا فرق بين الوزارة والحكومه .

فرحات حشاد

« العامل والمنحة العائلية »

لا شك ان تاسيس صندوق المنح العائليه كان المقصود منه الترفيه على العامل وتحسين حالته الماديه وتيسير اسباب عيشه وتعليم ابنائه الذين من اجلهم ولفائدتهم أسس هذا الصندوق .

وكان العامل يعتقد اولا ان الامور ستجري بنظام وان ادارة الصندوق ستكون حسب النصوص التشريعيه التاسيسيه هي المسؤوله الوحيده عن ضبط الحسابات وتوزيع المنح لاربابها في الابان .

ولكن من سوء حظ هذا العامل وابنائه ان سارت هاته الادارة سيرة اتت على آخر امل له في فائدة القوانين التي حددت المسؤوليات :

اذ قد شاهدنا في كثير من المناسبات الصندوق يمتنع من دفع المنح لاصحابها وللمشتركين فيه بدعوى ان العرف لم يؤد للصندوق ما عليه . ولو راجع الصندوق القانون الداخلي لتفطن الى غلطته وفداحة تهاونه لان القانون يقول في الفقرتين ١٢ و١٣ « ان الصندوق في سائر الاحوال مسؤول على خلاص المنح »

ولا لزوم لشرح معنى قول المشرع - « في سائر الاحوال » لان امتناع العرف عن دفع ماعليه للصندوق يدخل « في سائر الاحوال » التى قصدها المشرع على ان الفصل ١٣ يقول « يجب دفع المنح العائليه لمستحقيها مرة في الثلاثة اشهر على الاقل . وتدفع الى اصحابها في مدة الخمسة واربعين يوما الموالية لانتهاء الثلاثة اشهر المذكوره » قد مكن الصندوق من جميع الوسائل القانونيه بجبر العرف وارغامه على دفع ما يتخلد بذمته للصندوق وليس من العدل ان يتحمل العامل اعباء تهاون الصندوق واخلاله بواجباته .

فالعامل الذي ركز حساباته ومصاريفه ونفقاته على قاعدة اجره اليومي اوالشهري وعلى ماتستحقه عائلته من صندوق المنح العائليه في كل ثلاثة اشهر ماكان من واجب الصندوق ان يسوفه اويغالطه لكيلا يلحق به اشد الاضرار الماديه وتعقيد تصفية حساباته المرقومه المضبوطه

ولذا فنحن باسم جميع هولاء المتضررين وحتى باسم الذين لايتصلون الا بعد العناء والتشكيات والذين يتصلون بحقهم منقوصا فاننا نلفت انظار معالي وزير الشغل والحيطة الاجتماعية الى هاته الحالة المؤسفه راجين منه حماية العامل والاذن في تطبيق الاوامر واحترامها وتفقد جميع الملفات ومراجعة اربابها حتى ينتظم سير الصندوق ويتسنى له ان يؤدي رسالته التي خلق من اجلها

الطيب محمد مقني

العبث باموال الدولة

الفضائح تتكرر

اكتشف المفتش العام بادارة المال فضيحة من اكبر الفضائح المالية باحد اقسام ادارة الاشغال العامه بسوسة وتفيدنا الاخبار الواردة في هذا الصدد ان الكمية التي اختلستها الايدي العابثة تقدر بتسعة ملايين من الفرنكات وتشمل هاته الفضيحة عصابة من اللصوص متكونة من المهندس بقسم الطرقات والوكيل المكلف بالحسابات والناظر الفني ورئيس الفرقة بدار الباي ومستكتب وقع ايقافهم عن الوظيفة موقتا

ومما هو جدير بالملاحظة ان السيد المهندس اصبح ذا ثروة ذات بال متكونة من هناشير واغنام

وكذلك الناظر الفني الذي اخذ في تشييد القصور واكتساب الاراضي الفلاحية واشتغل بتربية الحيوانات وغيرها واذا طلبنا الشغل للعملة العاطلين تقول الادارة انها فاقدة للاموال!

يا للفضيحة يا للعار ..... اهذا ما يسمونه انقطاع للصالح العام؟ اهذا ما يدعونه مهمة التهذيب والترقية؟

انها والله لفضيحة ... واننا نطالب بالطبع انتزاع املاك هؤلاء القوم الذين اكلوا اموال الامة ومحاكمتهم حتى لاتتكرر مثل هاته الفضائح الشنيعة

عامل الفلاحة البائس

لقد تحدثنا اليكم في مناسبات عديدة في موضوع عملة الفلاحة ووصفنا حالتهم التي هي اتعس الحالات سواء كان من ناحية الاجور او من ناحية المسكن او الضمانات الاجتماعية البسيطة فالعامل الفلاحي لا يتقاضى لحد اليوم إلا مائة فرنك في اليوم مع زيادة عشرة فرنكات في اليوم اثناء المواسم الفلاحية وعشرين فرنكا لفائدة العملة الاختصاصيين .

وهذا الاجر وقع العمل به منذ شهر اوت عام ١٩٤٧ واتخذت الحكومة القرار الاخير بتاريخ ٨ جانفي عام ١٩٤٨ القاضي بزيادة ثلاثين في المائة غير انه لم يشمل عملة الفلاحة الذين لا زالوا يتقاضون الاجور القديمة .

وفي اجتماع اللجنة المركزية للاجور احتج اتحادنا كما يجب ضد اهمال الحكومة لمصالح العمال الفلاحيين ووضع الادارة امام مسؤوليتها فاكد رئيس اللجنة السيد كاهية الكاتب العام للحكومة التونسية ان مسالة اجور عملة الفلاحة ستهتم بها الحكومة اهتماما كليا وستصدر في ذلك قرارا لتحسين الاجرة القديمة .

وقد جدد لنا هذا الوعد جناب المقيم العام منذ ثلاثة اشهر وكذلك جناب وزير الشغل اثناء المقابلات العديدة وفي مختلف المناسبات ولكن لم يقع لحد الان انجاز هذا الوعد ونحن ننتظر ذلك بفارغ صبر . وها هو الموسم الفلاحي على الابواب وها هم السادة المعمرون يستعدون للدفاع عن انفسهم ويطالبون بتسعير القموح على مقتضى سعر القمح بفرنسا بينما يمنح عملة الفلاحة بفرنسا اجورا معقولة لا نسبة لها مع الاجور التافهة الجاري بها العمل ببلادنا .

وقد جدد الاتحاد تدخلاته لدى الحكومة لانجاز هاته القضية في اقرب وقت ممكن وتحسين حالة العامل الفلاحي الذي يحتاج الى ذلك التحسين نظرا لتعاسة عيشه واحتياجه

وهل هذا كله ما يتطلبه العامل الفلاحي ? كلا ... فالعامل الفلاحي يحتاج الى تحسين مسكنه اذ يعيش اليوم في الاكواخ والمغاور التي لا تناسب الحياة البشرية والعامل الفلاحي لا يتمتع بالمنحة العائلية التي يحتاج لها لتربية اولاده وتهذيبهم وتعليمهم والسهر على صحتهم الى غير ذلك من الضروريات اللازمة لازدهار نشاتنا التي هي مستقبل البلاد .

والعامل الفلاحي لا يعرف تحديد ساعات الشغل اذ هو يخضع الى ارادة المعمر وكبار الفلاحين فلا يتمتع بالضمانات البسيطة التي يتطلبها الشغال لراحته وضمان شغله وانتشاله من الظلم والتعدي ولاجل ذلك يطالب الاتحاد بتكوين مراقبة الشغل الفلاحي حتى يجد العامل من يحميه ويضمن له حقوقه الشرعية

ونحن نعتقد ان وزارة الشغل احست بالخطر المهدد لكيان هذه الطبقة العظيمة من الشغالين الذين هم من اشرف العمال والذين يكدون ويجدون ليخرجوا من الارض ثمارها وخيراتها ليعيش المجتمع في سعادة ورفاهية .

مؤتمر الاتحاد الجهوي بصفاقس السنوي

ينتخب رمز التضحية والثبات ورأس الحركة النقابية بالجنوب الاخ الحبيب عاشور رئيسا له بالاجماع

الجلسة الصباحية

في حدود الساعة العاشرة من صباح الاحد ٢٣ ماي كانت قاعة الافراح الكبرى تشهد في اعجاب وغبطة جمعا كبيرا من ممثلي نقابات الشغالين والمتوظفين التونسيين يجلسون في اخاء ونظام الى مناضد مصفوفة مغطاة باوراق بيضاء وعليها نسخ مطبوعة من التقرير المالي للاتحاد الجهوي لسنتي ١٣٦٧ - ١٩٨٤

وقد رفعت على الجدران معلقات بها بعض رغائب المؤتمرين كالغاء ميثاق فلاندان وتوقيف تيار غلو المعاش واحداث قانون اساسي للوظيف التونسي وتجديد العقود المشتركة وغير ذلك .

وفي صدر القاعة رفعت صورة المغفور له زعيم الحركة النقابية محمد علي تحيط بها صورة الزعيمين النقابيين فرحات حشاد والحبيب عاشور

وتولى رئاسة المؤتمر مبعوث الاتحاد المركزي وكاهية كاتبه العام الاخ النوري البودالي بعضوية الاخوين محمد الشعبوني من نقابة البلدية وعلي الزواري من نقابة الرصيف كما تولى الكتابة الاخ الكافي السلامي وقد احيطت بالمنصة الرايات التونسية المفداة ونصبت الالة المكبرة للاصوات لتبلغ للجميع كل ما يقال .

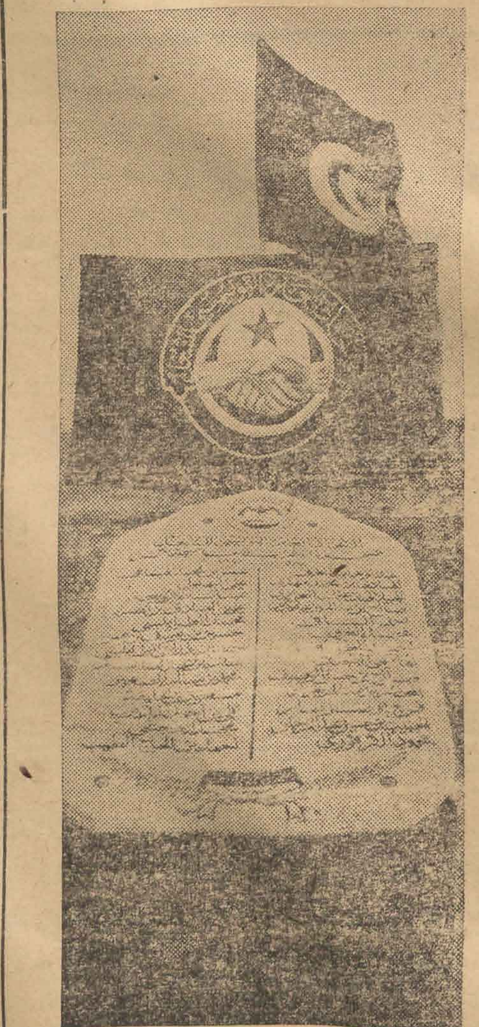
افتتح المؤتمر على بركة الله رئيسه الاخ البودالي فرحب بالمؤتمرين الافاضل وحيا طبقة الشغالين والمتوظفين ورحب بممثلي الصحف العاملين المخلصين الذين تفضلوا بتلبية دعوة المؤتمرين وخص بالثناء منهم المحامي البارع الاستاذ محمد مقني والحكيمين احمد علولو والطاهر الشافعي وارسل تحيته الى ارواح الشهداء الذين سقطوا في ميدان الكفاح النقابي يوم ٥ اوت ١٩٤٧ ثم بين الغرض من المؤتمر هذا والنتائج المنتظرة منه قائلا فيما قاله ان هذا اليوم هو يومكم ايها الاخوان فيه تحاسبون قادتكم وتطلعون على مجهوداتهم وتنتقدون بكل حرية ما ترونه فيهم من تقصير او اعوجاج وفيه تختارون لمنظمتكم من تعتمدونه لتسيير شؤونها ثم اعطى الكلمة للاستاذ الطاهر الشعبوني



منظر من مناظر المؤتمر للاتحاد الجهوي بصفاقس

(التقرير الادبي)

ارتقى المنصة الاخ الشعبوني وتلا على المؤتمرين نص التقرير الادبي الذي فصل تفصيلا بارعا واضحا جملة الاعمال والمجهودات التي قام بها الاتحاد في بحر السنة المنصرمة . وبانتهاء التقرير الادبي انتخبت لجنة تتالف من السادة عبد الرحمان قوبعة - الطاهر بن سالم - علي عبد الدائم لمراقبة النيابات . ولجنة ثانية لتنقيح اللوائح تتألف من السادة محمود الغول - احمد اللوز - الطيب مقني - علي بوصباح - الحبيب بوصباح



المشهد التذكاري لضحايا ٥ اوت ١٩٤٧

ثم فتحت المناقشة في التقرير الادبي فاستغرقت مدة من الزمن قوطعت بتلاوة نص برقية تضامن وجهت الى الاخ فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد المركزي وبرقية ثانية وجهت باسم المؤتمرين ايضا الى الاخ الحبيب عاشور ورفاقه بالسجن المدني بالحاضرة وبثالثة وردت في ذلك الحين من الكاتب العام للاتحاد الجهوي بمدينة قفصة الزهرة.

وبعد ان تولى الاخوان الطاهر الشعبوني ومحمد كريم الجواب عن كل المناقشات بمعرفة وبراعة عرض الرئيس التقرير الادبي على المصادقة فوقعت عليه بالاجماع.

(التقرير المالي)

ثم ارتقى المنصة الاخ عبد العزيز بوراوي امين مال الاتحاد الجهوي فتلا تقريره المالي وشرحه شرحا ضافيا وقد بلغ ميزان الاتحاد نحو الثلاثة ملايين في سنته المنصرمة

وبانتهائه من تلاوته ارتقى الاخ الطيب مقني ايتلو على الحاضرين نص برقية وردت في الحين نفسه من الاتحاد المركزي للتاييد والتضامن

(المراقبة)

نهض بعد ذلك الاخ الحبيب قوبع احد افراد لجنة المراقبة المالية واعطى آراء وتفصيلات مفيدة عن ميزان الاتحاد وماليته

ثم رفعت الجلسة ليقع استئنافها على الساعة الثانية بعد الزوال

الجلسة المسائية

استانف المؤتمر اعماله في نحو الساعة الثالثة بعد الزوال . وتقدم امام المصدح الاخ محمد كريم فاقترح على المؤتمر ان تستؤنف الجلسة تحت رئاسة الاخ النوري البودالي والعوضان الاخوان محمود بو جلبان من الصحة العامة والطيب خماخم من التعليم ويعوض الكافي السلامي كاتب الجلسة الصباحية بالاخ عمر بوزيد فقوبل الاقتراح من طرف المؤتمر بكامل التاييد . ثم بعد ذلك رحب بالاخوين مقدرا لهما اتعاب السفر وحضورهما بنفسهما وهما الاخوان الطاهر بو عبد الله الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقابس وكاهيته الحاج محمود الزنزوري . واستغرق المؤتمر حصة زمنية في مناقشة التقرير المالي ثم صادقة عليه بالاجماع . وقام بعد ذلك رئيس لجنة صندوق الاسعاف الاخ الكافي السلامي وتلا علينا تقرير هذا الصندوق دخلا وخرجا فوقعت المصادق عليه ايضا بالاجماع . وعلى اثر ذلك اخذ الكلمة من جديد الاخ محمد كريم وتلا على المؤتمرين برنامج العمل وقام بعده السيد محمود الغول وافضى ببيانات ضافية حول بعض نقط المطالب التي حددها البرنامج ولم يسلم تقرير البرنامج بدوره من المناقشات وتبادل الافكار وحظي اخيرا بالمصادقة عليه وكان الرئيس خلال كل المناقشات التي تدور بالتناوب بين جميع من كان يطالب الكلمة يدلي برايه في الموضوع وينقد الموقف على ضوء ما يسرده من القوانين النقابية التي تتعلق بهاته القضية او بتلك فكان رائده في كل الاطوار التحريض على اداب المفاهمة والمناقشة بالتي هي احسن وبين بعد ذلك السيد عبد الرحمان قوبعة تحديد الاصوات القانونية لاجراء الانتخابات فكان عددها بالنسبة للعمال مائة وخمسة وثلاثين صوتا وبالنسبة للمتوظفين عشرين .

برنامج العمل

ثم تلا بعد ذلك الاخ محمد كريم برنامج العمل المقبل وبعد المناقشة فيه وافق الحاضرون عليه بالاجماع ايضا .

القانون الاساسي

وبالانتهاء من ذلك تقدم الاخ الحبيب قوبعة وتلا على الحاضرين القانون الاساسي فوقعت المجادلة فيه في بعض الفصول ثم تمت المصادقة عليه بالاجماع .

الاخ الحبيب عاشور

واقترح اثر ذلك الاخ محمد كريم على المؤتمرين ان يقع انتخاب الاخ الحبيب عاشور (السجين اليوم) كرئيس وذلك رمزا للتضامن فوقف الحاضرون وصاروا يهتفون فشكرهم الاخ كريم على لسان الاخ الحبيب عاشور وانتخب رئيسا بالاجماع التام .

وعندها شرع المؤتمرون الافاضل في اجراء عمليات الانتخاب .

النظام الداخلي

وفي انتظار النتيجة تلا الاخ الطاهر بن سالم النظام الداخلي وحلله بعده الاخ عبد العزيز بوراوي . وتوالى على منصة الخطابة كثير من الاخوان النقابين يناقشون ويعرضون آراءهم الصائبة في الموضوع وقبل في النهاية القانون الداخلي بالاجماع .

الهيئة الادارية الجديدة :

ثم وقع انتخاب الهيئة على الصورة الاتية : الرئيس الحبيب عاشور (بالاجماع) — الكاتب العام الطيب خماخم (التعليم) — الكواهي — محمد الشعبوني (التعليم (محمد كريم (المستكتبين) — امين المال عبد العزيز بوراوي (الصحة العامة) — كاهيته الحبيب قوبعه (الاشغال البلدية) — حفظ الاوراق الطاهر بن سالم (وزارة التجارة) الاعضاء علي بوصباح (الاشغال العامة) عمر بوزيد (العدلية) — الهادي القرقوري (الصندوق التعويضي) — الكافي السلامي (المأوى الخيري) — علي عبد الدائم (عملة الرصيف) — صالح بوحاجب (الخضر بفندق الغلة) — علي الزاوري — الرصيف) — محمد التومي (شركة الملاحة)

لجنة الرقابة المالية

الحبيب بوصباح — علي الفندري — عبد الرحمان قوبعة

لجنة صندوق الاسعاف

الحبيب الشعبوني — المختار خنفير — محمد الحلواني — احمد اللوز — محمد بن عياد

وبالانتهاء نهض الكاتب العام الجديد الاخ الطيب خماخم فشكر باسم الهيئة الجديدة المؤتمرين على ما وضعوه فيهم من ثقة واكد لهم استعدادهم للعمل لما فيه خير المنظمة ثم اعلن رئيس المؤتمر الاخ النوري البودالي نهاية المؤتمر بعد ما وجه تشكراته الحارة الى كافة المؤتمرين والى الهيئة الادارية الجديدة على الثقة الكاملة التي احرزت عليها من طرف منتخبيها راجيا ان تواصل الاعمال العائدة بالنفع الجزيل على الطبقة الشغيلة وان تتلاحم الجهود للظفر بالمقصود .

اللوائح

وقد صادق المؤتمرون على لوائح اربع تضمن اولاها — توجيه التحية لمنكوبي حوادث ٥ اوت والمطالبة بسراح المعتقلين وارجاع جميع العملة المطرودين بصفة غير شرعية

***

وتتضمن الثانية — احتجاجهم على سلوك الحكومة المنافي للديموقراطية : بعدم السماح للحريات النقابية ، وبايجاد المناطق العسكرية ، وحالة الحصار ، والعمل بالبلديات الغير المنتخبة ، والتصرفات الاقتصادية السيئة ويطالب باحترام الحريات النقابية والحقوق الاجتماعية ونقض النظام العسكري بالجنوب وحالة الحصار وبتنظيم المجالس البلدية المنتخبة والتصرف في الميزان حسب النظم الديموقراطية : بتكوين مجلس نيابي منتخب مباشرة يضمن حقوق العملة .

***

وتتضمن الثالثة المطالبة : بزيادة الاجور ، وبتخفيض الاسعار ، وتحسين نظام المنح العائلية والتوقيف العاجل للطرد المستمر ، وتحديد نظام ٤٠ ساعة بكل فروع الشغل ، وتقوية نفوذ متفقد الشغل ، وايجاد متفقد للعمل الفلاحي ، وتسيير المجالس التحكيمية بصفة منظمة والانتخابات العاجلة لمجالس (البرودوم) وتجديد العقود المشتركة ، وتطبيق نظام التاميم الاجتماعي ، وتقرير قانون تونسي للوظيف واحترام الاعياد الاسلامية واعطاء منحة المرض للعملة مثل الموظفين وتخصيص منحة من البلدية للاتحاد الجهوي واستخلاص قادة الاتحاد من طرف الادارة المنتمين اليها ، وبناء دار للشغل بصفاقس ، واحداث قانون اساسي لعملة البحرية .

***

وتتضمن الرابعة — طلب تسخير الشركات الكبرى لفائدة الدولة مثل شركة قفصة والسكك الحديدية وغيرها .

المنحة العائلية

لقد صدر الامر القاضي بزيادة القدر المدفوع للعمال ارباب العائلات وجعله اثنى عشر في المائة عوضا عن ١٠،٦ في المائة وسنعطي في العدد المقبل تحاليل ذلك القانون مع التعاليق اللازمة في الموضوع

بشرى لصغار السن من العملة

ان الوزارة تدرس الآن لائحة قانون يتعلق بتحوير النصوص الحالية فيما يخص الراحة السنوية الخالصه لفائدة العملة صغار السن والاطفال الذين يباشرون التعليم الصناعي بالمعامل

ويقتضي ذلك القانون اعطاء العامل الصغير راحة شهر كامل في السنة به اربعة وعشرون يوما خالصة الاجر على الاقل بالنسبة للعمال الذين تتراوح سنهم بين الثامنة عشر والواحد والعشرين سنة ومنح راحة سنوية قدرها اربعة وعشرون يوما منها ثمانية عشر يوما خالصة الاجرة بالنسبة للاطفال الذين سنهم دون الثمانية عشر عاما

والاتحاد يواصل تدخلاته لدى الوزارة لانجاز هذا القانون لما فيه من فائدة نظرا لما يتطلبه العامل الصغير من راحة بعد العناء الذي لا يتحمله جسمه الضعيف .



كيف تهتم السلط الحكومية

بالمنح العائلية

يتضح من الملحق المتعلق بميزانية عام ١٩٤٨ المعروض على موافقة المجلس الكبير في دورته الاخيرة الغير الاعتيادية ان الحكومة لا زالت متمادية في عدم اهتمامها بحالة متوظفيها العائلية

ثم كيف تعمد الحكومة الى تقسيم المنح العائلية الى ثلاث درجات سفلى ومتوسطة وعليا يتقاضاها الموظفون حسب درجات مرتباتهم

فاذا كان من المعقول ايجاد درجات في المرتبات الاصلية تقدر باعتبار قيمة الوظيف ومقدرة الموظف ومسؤولياته فمن عدم الانصاف بل قل من الخطل تكوين رتب في المنح العائلية .

ان حاجات الابناء من حيث الولادة والرضاعة والتربية والتهذيب واحدة سواء عند صغار الموظفين او عند كبارهم .

بل في غالب الاحيان يستلزم ابناء صغار الموظفين مصاريف ونفقات اعظم حيث انهم دائما عرضة اكثر من سواهم الى الامراض والويلات المنجرة من الضائقة المالية التي هم فيها والتي لا يعرفها ابناء اصحاب المرتبات الضخمة فضلا عن كون البلاد التونسية مفقودا فيها كل انواع المشاريع الاسعافية والنظم الاجتماعية الموجودة في كثير من الاقطار الاخرى والتي تعود على اصحاب الاجور الضئيلة بالفائدة وتخفف من ضيمهم مثل مشروع الاسعاف للولادة والحضانة وغير ذلك . . .

فكانت المنح العائلية قبل اليوم تنقسم الى درجتين اثنتين فقط — فالحكومة بدلا من ان تتطور متجهة نحو نظام اجتماعي تراعي فيه مصلحة ذوي العيال فتمزج رتب المنح العائلية في منحة واحدة قد زادت في الطين بلة واضافت درجة فاصبحت المنح العائلية في المستقبل تنقسم الى ثلاث درجات يتميز بها ابناء اصحاب المرتبات الطفيفة .

اضف الى ذلك ان المنح العائلية عندنا — خلاف لما هو معمول به في البلدان الاخرى وبالاخص في فرنسا — ينتهي ارتفاعها بعد المولود الرابع مما يزيد في تعاسة عائلات المستخدمين الكثيرة العدد وجلهم كما تعلم من صغار الموظفين .

وبمقتضى اي عدالة وحسب اي معقولية تحفظ المنح العائلية الراجعة الى المتزوج بدون اولاد اولى المتزوج الذي له ولد واحد ؟

اما من منحة الولادة التي بقيت كما هي عليه منذ تحديدها بالامر العلي المؤرخ في ٣ نوفمبر ١٩٤١ وقدرها الف فرنك للمولود الاول وستمائة فرنك لكل مولود بعد الاول فهي تعطينا صورة من صور الاهمال والتقاعس الذي اظهرته السلط المسؤولة امام واجبها نحو ذوي العيال من مستخدمي الدولة التونسية

نعم كل يشاهد ارتفاعا محسوسا في جميع المرتبات والمنح الغير العائلية ارتفاعا متماشيا مع الارتفاع الشاهق للمعيشة إلا اننا نلاحظ بمزيد الاستغراب والدهشة ابقاء منحة الولادة بالادارات التونسية على ما هي عليه منذ نوفمبر ١٩٤١ !!

والحال عندما طلبت الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين الحكومة في العام الماضي بتعديل منحة الولادة باعتبار قيمة المعيشة الان اجابت وقتئذ ان الاعتمادات التي تتطلبها هاته المنحة لم يقع تقريرها بميزانية عام ١٩٤٧ ووعدت بتخصيص اعتماد لها في ميزانية العام المقبل

وها نحن اليوم في انتهاء تقرير الميزانية لعام ١٩٤٨ ولم يخصص لهاته المنحة اي اعتماد !

والحال لم تتردد الحكومة الفرنسية التي اظهرت اهتماما فائقا بهاته المسألة في سن قانون محكم لفائدة موظفيها بفرنسا في اوت ١٩٤٦ يمنح للمولود الاول ثلاث مرات اصل المرتب الشهري ولكل مولود بعد الاول اصل المرتب الشهري مضعفا

لقد يعسر علينا الان فهم موقف السلط المسؤولة عندنا التي اهملت تطبيق هذا القانون الهام المتعلق بمنحة الولادة تلك السلط التي عودتنا بعدم تغافلها منذ عهد بعيد عن تطبيق قوانين فرنسا المتعلقة بحريات الموظفين بالايالة التونسية

كما ان المنظمات النقابية الفرنسية بالايالة التونسية لم يتحرك لها ساكن في الدفاع عن المنح العائلية — فما السر في ذلك يا ترى ؟

فاذا تقاعس مسيرو اداراتنا التونسية امام واجبهم نحو تحسين حالة المنح العائلية للموظفين وبالاخص حالة الذين لم تشاركهم نساؤهم في العمل ، واذا لم تقم المنظمات الغير التونسية بالدفاع عن هاته المنح ولم يعطوها ما تستحقه من الاهمية فذلك لان هاته المنح تفيد قبل كل شيء صغار الموظفين الذين جلهم تونسيون

الحبيب المكي — من المكتب الجامعي .

الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين

بلاغ

على الساعة الخامسة واربعين دقيقة من مساء يوم الثلاثاء الماضي اقتبل جناب الكاتب العام للحكومة التونسية وفدا من هيئة الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين متركبا من الاخوان اسماعيل بن ظريف — الصادق الشابي — عمر الرياحي ومحمد بن عبد القادر .

وتمكن الاخوان اثناء مقابلتهم مع الكاتب العام التي دامت ما يزيد على ساعتين من بسط المسائل الاتية :

١) ترسيم الاعوان الوقتيين والتخفيض من شروط الترسيم المعمول بها الان (١٠ سنين اقدمية و٢٥ عام من العمر) .

٢) احترام النصوص التي يمثل بمقتضاها الشواش بالبوابة وتمكين الشواش القائمين بخدمة مستكتب من ترقيتهم الى وظيفة اخرى مراجعة ترسيم الشواش من ناحية المرتبات .

٣) تمكين صبائحية الوجق من التمتع بكامل حقوقهم النقابية .

٤) اعتراف الحكومة بمستخدمي الديوان للتجارة الخارجية التونسية كمتوظفي الدولة التونسية .

٥) ترسيم موظفين تونسيين في خطة اعوان خصوصيين بالمحافظة وفي خطة حارس رئيس بادارة السجون .

٦) ابقاء الوظائف الراجعة للتونسيين بالقسم الاول وذلك طبق قانون اطارات هاته المصلحة .

٧) مطالب موظفي العدلية التونسية .

٨) القانون الاساسي لادارة البريد التونسية وتسمية اعوان البيروات للبريد كمستكتبين .

كما اثار الوفد بعض مسائل تتعلق ببعض الاخوان لم تعترف الادارة بحقوقهم او سلطت عليهم عقوبات من اجل نشاطهم النقابي .

وسترسل الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين الاجوبة الصادرة من جناب الكاتب العام الى النقابات التي يهمها الامر .

ان اللجنة التنفيذية للجامعة العامة للمتوظفين التونسيين المجتمعة في ٢١ ماي ١٩٤٨ — بعد استعراضها للسلم الجديد المتعلق بالمنح العائلية المعروض من طرف الحكومة على مصادقة المجلس الكبير في بيانها الاضافي لميزانية ١٩٤٨ .

تلاحظ ان هذا السلم لا يجيب لرغبة المنحة التي طالما عبرت عنها الجامعة لدى السلط المسؤولة .

وان الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين ترى اولا — ان المنح العائلية يجب ان توحد بالنسبة لكافة المرتبات اذ انه لا يجوز من نظام خاص واتباع سياسة تمييز بين العناصر المختلفة ما دامت حاجيات الاطفال متشابهة كل الشبه بعضها ببعض في كافة الاوساط .

ثانيا — ان هاته المنح يجب ان تبقى في تدرجها التضميني بحيث انه ينبغي ان تستمر في الارتفاع الاعتيادي بعد الولد الرابع .

ثالثا — ان التخفيض من قيمة المنح العائلية الراجعة للمتزوجين ذوي طفل واحد او بدون اطفال يعد في نظرنا ظلما صريحا وهضما فادحا لحقوق من يهمهم الامر .

ومن جهة اخرى فان الحكومة قد اهملت بدون مبرر وبالرغم من تدخلات الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين الترفيع في قيمة منحة الولادة التي ما تزال على ماهي عليه منذ عام ١٩٤١ تلك المنحة التي لم تعد تتفق وارتفاع المعيشة المتزايد .

الرئيس : محمود الخياري

★ النشاط النقـــابي ★

الاتحاد الجهوي بتونس
نقابة عملة ومستخدمي المقاهي والقيهي والفنادق
بلاغ

تعلم هيئة النقابة العامة لعملة ومستخدمي المقاهي والمطاعم والفنادق الاخوان المنخرطين بان الجلسة العامة للنقابة المذكورة تقع بدار الاتحاد العام مساء يوم ٢١ جوان ١٩٤٨ على الساعة العاشرة

والاخوان الذين يرغبون ترشيحهم الى الهيئة الادارية الجديدة يوجهون مطالبهم الى الكاتب العام للنقابة قبل يوم ٨ جوان آخر اجل

الكاتب العام :

الاتحاد المحلي بماطر
اجتماع عام

على الساعة السابعة من مساء يوم الاحد ١٦ ماي ١٩٤٨ عقد الاتحاد المحلي اجتماعا عاما حضره جميع النقابات المنخرطين في سلك الاتحاد وقد افتتح هذا الاجتماع الاخ علي الاشهب باستعراض اعمال الاتحاد في بحر سنة ثم تلاه الاخ الذوادي بن بلقاسم في استعراض حالة المالية في هذه السنة وبعد ذلك اخذ الكلمة الاخ عبد الجليل العيد فتعرض لمعنى الاستقلال النقابي الذي يتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل والمجهودات التي بذلت للتحصيل على هذا الاستقلال وما يقوم به بعض الماجورين ممن لا ذمة لهم لمصادمة هذا الاستقلال . وبعد الانتهاء من ذلك شرع الحاضرون في انتخاب المكتب الجديد للاتحاد المحلي وقد كانت النتيجة ما يلي : يوسف الميموني كاتب عام (البيروات) — عبد الجليل العيد كاهيته (التعليم) — الحمدي الجنان امين مال (الصحة العامة) — محمود قطاط كاهيته (السكة الحديدية) — الهادي الاشهب حافظ اوراق — الاعضاء : مصطفى بن حسن (العدول) حميده بن العربي (الاشغال العامة) التجاني بن علي (الوقود) علي الاشهب — (البلدية) محمد بن منصور (القهواجية) — محمد بن منصور الهذلي (الحجازة) — حسن بن حسين بن علي بن سالم (الفلاحة) — كما تشكلت هيئة نقابة الاشغال العامة وسنوافيكم باسماء افرادها بعد

هذا وقد قررت الهيئة اجابة لطلبكم عقد اجتماع عام يوم الاحد ٦ جوان على الساعة العاشرة صباحا كلل الله الاعمال بالنجاح .

كاهية الكاتب العام عبد الجليل العيد

مركز التربية ببئر الباي

تهيئة المدربين والمدربات للمصائف الاسلامية

١) — تمرين لتكوين المدربات المسلمات (تسيوه نساء) من ١٥ الى ٢١ جوان .

٢) — تمرين لتكوين المدربين المسلمين من ٢٤ الى ٣٠ جوان .

٣) — تمرين لتكوين المديرين والمدربين المسلمين من — ١ — الى ٧ جويلية .

٤) — تمرين لتكوين المدربات المسلمات (تسيره نساء) من — ١ — الى ٧ جويلية .

تطلب جميع الارشادات من مصلحة الشبيبة بنهج الكوميسيون عدد ٤٠ بتونس . وتقبل المطالب من الآن الى مدة عشرين يوما قبل تاريخ ابتداء كل يوم .

الجامعة التونسية لعملة المناجم
بلاغ

بناء على القرار المتخذ اخيرا من طرف الجامعة في انعقاد مؤتمرها السنوي الاول بدار الاتحاد العام التونسي للشغل يوم الاحد ٢٠ جوان ١٩٤٨ على الساعة التاسعة صباحا فعلى كافة الهيئة الجامعية الحضور .

ويتحتم على النقابات المنخرطة في سلك الجامعة ان تعمل بمقتضى المناشير الموجهة لهم اخيرا في اسرع وقت هذا مع تذكير الاخوان الذين يريدون ترشيحهم للهيئة ان يقدموا مطالبهم كتابية باسم الكاتب العام للجامعة نهج سيدي علي عزوز زنقة سيدي عامر عدد ٦ وينتهي قبولها مساء اليوم السابع والعشرين من جوان ١٩٤٨

الكاتب العام : محمد بن نصر

لجنة الاغاثة والاسعاف القومية
(فرع منوبة)

نداء الى المحسنين . . .

اليك ايها الشعب الكريم !

ان فرع لجنة الاغاثة والاسعاف يناديكم لمد يد المساعدة الى اخوانكم الضعفاء المعوزين . . . وله فيما يعده فيكم من مكارم وسخاء آمال جديرة بالتقدير .

لهذا المشروع الجليل نعيد نداءنا اليكم ايها الاخوان لتفكروا قليلا في شان هؤلاء اليتامى والارامل والعجز . . جودوا بما استطعتم من مالكم وارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

هذا وان فرعنا الذي شرع في عمله منذ شهر ونصف تقريبا ، وبلغ عدد الآكلين يوميا ما يربو عن ٨٠٠ نفر الفخور بان يتقدم بوافر ثنائه وتشكراته الى السادة الذين ساعدونا باعانتهم ماديا وادبيا ، والله في عون المرء ما دام المرء في عون اخيه .

عن الكاتب العام : (احمد الزردي)

الشركة التونسية للافلام السينمائية

لقد فكرت نخبة من الشباب المثقف المولع بالفن السينمائي على تاسيس شركة تونسية قومية للسينما وهي بصدد تحضير مسودة القانون الاساسي لتقدمها لجناب الحكومة التونسية وقد تعاقدت لمدة اشهر مع مخرج سينمائي كبير وتم الاتفاق بينها واللجنة الوقتية تطالب من كافة رجال الحزم والعمل المعاضدة والمساهمة في هذا المشروع الهام .

الامضاء : اللجنة الوقتية

مطبعة « الارادة » . تونس